والاضافيه ليس النزاع في العلم والقدرة اللذين هما من جملة الكيفيات النفسانيات
لما صرح به ائمة السنة رحمهم الله تعالى من انه تعالى حي وله حياة ازلية ليست
بعرض ولا مستحيلة البقاء وانه تعالى عالم وله علم ازلي شامل لجميع الاشياء ليس
بعرض ولا مستحيل البقاء ولا ضروري ولا مكتسب وكذا في سائر الصفات بل النزاع
في انه كما ان للعالم منا علما هو عرض قايم به زايد عليه حادث فهل للواجب الصانع
للعالم علم هو صفة ازلية قايمة به زايدة عليه وكذا جميع الصفات فانكره الفلاسفة
والمعتزلة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق
بالمعلومات عالما وبالمقدورات قادرا الى غير ذلك وكاد الرازي في المطالب العالية
يوافق المعتزلة حيث قال فيه ان المهمات في هذه المسألة البحث عن محل
الخلاف فان المتكلمين من زعم ان العلم صفة قائمة بذات العالم ولها تعلق بالمعلوم
فهناك امور ثلاثة الذات والصفة والتعلق ومنهم من زعم ان العلم صفة توجب
العالمية وان هناك تعلقا بالمعلوم من غير ان يثبت ان المتعلق هو العلم او
العالمية فيكون هناك امور اربعة وعلى كلا التقديرين فهنالك امور حقيقية وكذا اما
عند ثلاثة ليس الا الذات والنسبة المسماة بالعالمية وندعي ان امرا زايدا
على الذات موجود فيه للقطع بان المفهوم من هذه النسبة ليس هو المفهوم
من الذات فان من اعترف بكونه عالما لا يمكنه نفي هذه النسبة اذ لا معنى للعالم الا
الذات الموصوفة بهذه النسبة ولا للقادر الا الذات الموصوفة بانه يصح منه
الفعل انتهى قال السعد وقد عرفت انه لا يجوز ان يكون العلم نفس الاضافة
وقد صرح هو ايضا بذلك حيث قال في نهاية العقول لو كان كونه عالما وقادرا
مجرد امر اضافي لتوقف ثبوته على ثبوت المعلوم والمقدور لان وجود الامور
الاضافية مشروط بوجود المضافين لكن المعلوم قد يكون واجبا وقد يكون محالا
وقد يكون ممكنا لا يوجد الا انه تعالى المتوقف على كونه عالما قادرا كما سيأتي
تمسك اهل الضلال بادلة خاصة تنفي صفات خاصة نتعرض لها عند اثبات
تلك الصفات وادلة عامة لا تختص بنفي صفة دون اخرى فمنها للفلاسفة
انه تعالى لو كانت له صفة زايدة لكانت ممكنة لان الصفة لا تقوم بنفسها مفتقرا
عن الوجوب كيف وقد ثبت ان الواجب واحد واذا لزم على تقدير تحققها امكانها
وجب ان تكون اثرا له لانتفاء افتقار الواجب في صفاته وكمالاته الى الغير فيلزم
كونه تعالى قابلا وفاعلا وهو باطل لوجوب مغايرة الفاعل للقابل واجيب بالمنع فان
قلت كيف يتوجه قولهم واجب الوجود واحد وقد وقع في كلام بعض ائمتنا ما
يخالفه قلت ما وقع في كلام بعض المحققين من ان واجب الوجود هو الله تعالى
وصفاته فمعناه انها واجبة لذات الواجب اي مستندة الى الله تعالى بطريق

الايجاب

١٠٦

مسبوقة

الايجاب لا بطريق الخلق بالقصد والاختيار ليلزم كونها حادثة وكون القدرة مثلا
بقدرة اخرى وما ثبت من كون الواجب مختارا لا موجبا انما هو في غير صفاته واما
استناد الصفات عنه من بينتها فليس الا بطريق الايجاب وكذا قولهم علة
الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث دون الامكان ينبغي ان يخص بغير صفاته ولا
يخفى ان مثل هذه التخصيصات في الاحكام العقلية بعيد جدا فان قيل كيف
تقول الفلاسفة بلزوم كونه الفاعل مع ان اكثر الممكنات عندهم اثر للعقل وان انتهت
بالاخرة الى الواجب لذاته واستندت اليه بالواسطة قلت لعله مبني
على طريق الالزام لنا حيث كنا نقول بان جميع الممكنات مستندة اليه تعالى بلا واسطة
وان الصفة الزايدة ان لم تكن كمالا وجب نفيها عنه تعالى لتنزهه عن النقصان وان
كانت كمالا لزم استكماله بالغير وهو يوجب النقصان بالذات فيكون محالا واجيب
بانا لا نسلم ان ما لا يكون كمالا يكون نقصانا البتة وان ما لا يكون عين الشيء يكون
غيره بل صفاته لا هو ولا غيره كما مر ولو سلم فلا نسلم استحالة ذلك اذا كانت صفة
الكمال ناشية عن الذات دائمة بدوامها بل ذلك غاية الكمال ومنها للمعتزلة ان
عالميته تعالى مثلا واجبة لاستحالة الجهل عليه تعالى ولاستحالة افتقاره الى فاعل
يجعله عالما وكذا البواقي والواجب لا يعلل لان سبب الاحتياج الى العلة هو الجواز المرجح
جانب الوجود فعالميته تعالى مثلا لا تعلل بالعلم بل بكونه تعالى عالما بالذات على
عالميتنا فانها جائزة والجواب بعد تسليم كون العالمية امرا وكون العلم معللا به
كما هو راي مثبتي الاحوال وان كان الحق خلافه على ما ياتي ان وجوبها ليس بمعنى
كونها واجبة الوجود لذاتها فيمتنع تعليلها بل بمعنى امتناع خلو الذات عنها
وهو لا ينافي كونها معللة بصفة ناشية عن الذات فان اللازم للذات قد يكون
بوسط وهناك شبهة اخرى ضعيفة جدا ربما تمسكوا بها في نفي الصفات منها
انه لو كان موصوفا بصفات قايمة بذاته لكانت حقيقته الالهية مركبة من تلك
الذات والصفات وكل مركب ممكن لاحتياجه الى الجزء والجواب منع الملازمة
بل حقيقة الاله تلك الذات الموصوفة بالصفات ومنها ان القديم اخص اوصاف
الاله والحاكي عن حقيقته اذ به تميزه عن غيره فلو شاركته الصفات في
القدم لشاركته في الالهية فيلزم من القول بها القول بالالهة كما لزم النصارى
والجواب منع كون القدم اخص والحاكي عن حقيقته بل هو وجوب الوجود ذاتا
وفي هذا الجواب نظر ظاهر ومنها انه لا دليل على هذه الصفات لان الادلة العقلية
لا تتم والسمعية لا تدل الا على انه حي عالم قادر الى غير ذلك والنزاع لم يجئ فيه وما
لا دليل عليه يجب نفيه كما سبق مرارا والجواب منع المقدمتين ومنها انه
لا يعقل من قيام الصفة بالموصوف الا حصولها في الحيز تبعا لحصوله والقديم تعالى

Copyright © King Saud University